

إنعاش الاقتصاد الوطني

محمود علي مسيلخ

msalkhy@gmail.com

2017

المشاكل :

- عدم كفاية الإيرادات من العملة الأجنبية.
- ارتفاع الأسعار.
- تهريب العملة الصعبة للخارج.
- انهيار القطاع الصحي.
- نقص المنتج من الطاقة (أزمة الكهرباء).
- انتشار ظاهرة الفقر والتسول.
- النقص الحاد في السيولة النقدية.
- تضخم سوق العملة الموازي.
- توقف المشروعات العامة.
- تهريب السلع بسبب فروقات الأسعار.

المشروع : إنعاش الاقتصاد الوطني.

في ظل الصراع السياسي الذي أدى إلى انقسام المؤسسات المناط بها تنفيذ السياسات الاقتصادية على مستوى البلاد، فإنه لا بد من اقتراح البرامج التي تحول دون انهيار الاقتصاد الوطني، وتضع حدا للمشكلات المتفاقمة.

الشركاء :

- المجلس الرئاسي.
- الحكومة.
- مصرف ليبيا المركزي.
- المؤسسة الليبية للاستثمار.
- الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية.
- سوق الأوراق المالية الليبي.

الاعتمادات المستندية

مليار دولار

السنة	القيمة
2014	20
2015	20
2016	7

المرحلة الأولى :

1 - إصدار قرار من الحكومة بتوجيه جزء من الأموال المخصصة لأغراض الاستثمار الخارجي لاستثمارها بالداخل، وفقا لأحكام المادة 5 من القانون 13 لسنة 2010 بشأن تنظيم المؤسسة الليبية للاستثمار.

2 - يصدر مجلس أمناء المؤسسة الليبية للاستثمار قرارا بتخصيص 15 مليار دولار من الأموال المخصصة للاستثمار (مجمدة) لصالح الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية لاستثمارها في الداخل.

3 - تعد الحكومة موازنة استيرادية مفصلة وواضحة بالاحتياجات الفعلية من سلع أساسية واحتياجات طبية ومستلزمات تحسين الكهرباء والمياه وغيرها من المتطلبات بمراعاة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2009 لسنة 2011 ميلادي، ينفذها القطاع الخاص بالكامل.

4 - يتولى مصرف ليبيا المركزي تنفيذ الموازنة من حساب الصندوق الليبي للاستثمار والتنمية ولصالحه، مع إضافة 0.50 دينار عن كل دولار لصالح الصندوق أيضا.

أنشئ الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية، برأس مال 20 مليار دينار، موزعة على اسهم يمتلكها مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية للاستثمار وعدد من المصارف التجارية الليبية.

بلغت قيمة الأموال المجمدة التي تمتلكها المؤسسة الليبية للاستثمار 65 مليار دولار، فقدت منها حتى نهاية العام 2015 ما بين 5 - 10 مليار دولار بسبب سوء التصرف، وفقا لتقرير لجنة الخبراء بمجلس الأمن الدولي.

الاستخدامات المسموح بها للأموال المجمدة بقرارات مجلس الأمن :

- الاحتياجات الإنسانية.
- الكهرباء والمياه والوقود.
- إنشاء المؤسسات الحكومية أو تشغيلها أو تعزيزها.
- استئناف عمليات القطاع المصرفي.
- تسهيل التجارة الدولية مع ليبيا.

نتائج المرحلة الأولى :

- 1 - تلبية المتطلبات اللازمة للمواطنين من سلع ودواء ومستلزمات بأسعار جيدة والقضاء على الارتفاع الجنوني لأسعار السلع الأساسية.
- 2 - تغطية الطلب على العملة الصعبة بكميات كافية.
- 3 - انتهاء أزمة نقص السيولة المالية.
- 4 - انخفاض قيمة العملة في السوق الموازي إلى الحد الأدنى.
- 5 - الحصول على أرباح لصالح الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية في حدود 7.5 مليار دينار ليبي من خلال استخدام المصرف المركزي لحسابه من العملة الصعبة.
- 6 - حصول الشركة العامة للكهرباء على احتياجاتها اللازمة لإنتاج الطاقة الكهربائية (معالجة أزمة الكهرباء)

من أغراض

المؤسسة الليبية للاستثمار :

المساهمة في تأمين الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية للشعب الليبي، واستمرار رفاهيته ورخائه الاقتصادي في المستقبل.

تمثل الأرصدة النقدية (المجمدة) للمؤسسة الليبية للاستثمار مانسبته 50 % من أصولها.

تحليل :

عند استخدام مصرف ليبيا المركزي للأموال (المجمدة) والمخصصة للصندوق الليبي للاستثمار الداخلي، لتنفيذ الموازنة الاستيرادية، بقيمة 15 مليار دولار، ستنجح 21 مليار دينار ليبي، على اعتبار سعر صرف 1.4 دينار لكل دولار أمريكي، مضافا إليها رسوم بقيمة 0.50 دينار عن كل دولار، ما يعني تحصيل 7.5 مليار دينار إضافي لصالح الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي، وبالتالي فإن حصيلة هذه المرحلة ستكون 28.5 مليار دينار خلال كامل السنة المالية.

المرحلة الثانية :

تنقسم الأموال المحصلة من المرحلة الأولى لصالح المؤسسة الليبية للاستثمار ممثلة في الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية إلى قسمين :

الأول : قيمة تحويل العملة الأجنبية إلى عملة محلية وتبلغ 21 مليار دينار ليبي.

الثاني : أرباح بيع العملة الأجنبية للمصارف التجارية مقابل تغطية الاعتمادات المستندية، وقيمتها 7.5 مليار دينار.

وحيث أن الصندوق مؤسس للاستثمار الداخلي في ليبيا وتنفيذ المشروعات التنموية، فإنه من المناسب الاستفادة منه في استكمال المشروعات المتوقفة منذ سبع سنوات، سواء بمفرده أو بالمشاركة مع آخرين، ويقترح في ذلك ما يلي :

تنفيذ الموازنة يتم بإخطار اللجنة المالية بمجلس الأمن عن طريق ليبيا أو الدول التي يتم التوريد منها، وبذلك تنتهي أزمة الاعتمادات وتهريب العملة

1 - يقوم الصندوق بتأسيس عشر شركات متخصصة برأس مال مليار دينار لكل شركة، مدفوعة بالكامل، يمتلك منها الصندوق 60%، بقيمة 6 مليار دينار، ويتم التنازل عن 40% الأخرى لكامل الأسر الليبية كمسؤولية اجتماعية.

2 - يتولى سوق الأوراق المالية الليبي اكتتاب 40% من رأس مال الشركات في اكتتاب خاص لصالح الأسر الليبية بواقع أسهم قيمتها 4000 دينار لكل أسرة ليبية مدفوعة بالكامل من حاصل أرباح بيع العملة الأجنبية للمصارف التجارية، أي ما قيمته 4 مليار دينار يتم تداولها بسوق المال، بواقع 400 سهم لكل أسرة، أي 40 سهم في كل شركة.

3 - تصدر الحكومة قرارا باعتبار الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية الشريك الوطني لتنفيذ واستكمال مشروعات التنمية المتوقفة.

نتائج المرحلة الثانية :

- 1 - تفعيل سوق الأوراق المالية باكتتاب وتداول 400 مليون سهم.
- 2 - تفعيل المشروعات المتوقفة، خاصة مشروعات الإسكان والطرق ومشروعات التعليم والصحة.
- 3 - ضمان المشاركة المجتمعية من خلال تملك حصص في أسهم الشركات المنفذة.
- 4 - توفير فرص عمل إضافية، مباشرة وغير مباشرة.
- 5 - الاستفادة من الأموال المجمدة في رفع المعاناة عن الليبيين بطريقة آمنة وخالية من الفساد.
- 6 - تحفيز الشركات الأجنبية على استكمال المشروعات المتعاقد عليها.
- 7 - إتاحة الفرصة أمام الشركات الخاصة للحصول على أعمال من خلال تفعيل المشروعات المتوقفة.
- 8 - تمكن الجهات المختصة بالجباية من تحصيل مستحقاتها، سواء الضرائب أو الجمارك أو الكهرباء أو غيرها.

النشاطات المقترحة لشركات الصندوق

- الإنشاءات العامة.
- الطرق والجسور.
- إدارة المرافق العامة (المطارات والموانئ والمستشفيات والمصانع).
- الطيران والنقل الجوي.
- المصارف.
- إنشاء وإدارة المناطق الحرة.
- الاستثمار العقاري.
- الصناعات الثقيلة.
- الاتصالات.
- خدمات النفط.

لا يرتب هذا البرنامج أية التزامات على الخزانة العامة، في الوقت الذي يسهم في حل كثير من المعضلات التي تواجه الحياة الاقتصادية في ليبيا، والعملية كلها تتمثل في إعادة توجيه الاستثمارات الليبية التي يجب أن تلعب الدور المأمول منها، لأنه من غير المقبول أن تتفاقم المشاكل الاقتصادية في الداخل، بينما تتآكل الاستثمارات في الخارج.